المبحث الثاني

وسائل نجاح العقوبات البديلة

إن العقوبة البديلة لا تطبق إلا وفقاً لشروط معينة وتطبق من المحكمة المختصة في نظر الدعوة، حيث يملك القاضي سلطة تقديرية واسعة في تطبيق العقوبة البديلة، ولهذا يتوجب عند تطبيق العقوبة البديلة أن تحقق الغرض أو الغاية التي أوجدت من أجلها، ومن هنا سوف نتحدث في هذا المبحث عن ذلك في المطلبين التاليين.

المطلب الأول: الاعتبارات التي تؤدي إلى نجاح البدائل

إن العقوبات البديلة وجدت من أجل إصلاح المحكوم عليه وتقويم سلوكه ومنع انحرافه في المستقبل وذلك لوجود سلبيات كثيرة لعقوبة الحبس، ولهذا يجب توفير اعتبارات ومتطلبات أساسية لإنجاح العقوبات البديلة، حيث سوف أقوم بسردها كما يلي:

1. يجب على المشرع أن يقوم بوضع تشريعات جزائية ملائمة تسمح بتطبيق العقوبات البديلة وكذلك إصدار القرارات والتعليمات التي تساعد في وضع هذه البدائل موضع التطبيق العلمي[1]
2. يجب إعطاء العقوبات البديلة المرونة الكاملة حتى تطبق على حسب التغيرات الاجتماعية والشخصية والاقتصادية التي تحدث في المجتمع، وكذلك قابلية العقوبة البديلة للتعديل والتغير بشكل يوافق المتغيرات في المجتمع[2].
3. من الناحية القضائية يحب وضع آليات معينة لإقناع القضاة بأهمية البدائل وجدواها في تحقيق الغاية المراد منها وهي ردع المذنبين وعدم العودة للجريمة حتى يكوم هناك قناعة لدى القضاة في تطبيقها[3].
4. حتى تنجح العقوبات البديلة لا بد من تهيئة الرأي العام داخل المجتمع لتقبل هذه البدائل عن طريق شرح فوائدها على المحكوم عليه وأسرته والمجتمع وبيان سلبيات العقوبات السالبة للحرية، ونوعية الأفراد بمساوئ العقوبات السالبة للحرية على المحكوم عليه وأسرته والمجتمع من الناحية الاقتصادية الأخلاقية والاجتماعية[4].

1() ارحومه ، موسى – مرجع سابق – ص 933.
2() الشنقيطي ، محمد – مرجع سابق – ص 35.
3() ارحومه، موسى – مرجع سابق – ص 934.
4() الشنقيطي، محمد – مرجع سابق – ص 35.

5. يجب توفير العناصر المؤهلة تأهيلاً عالياً من الأخصائيين الاجتماعين وضباط السلوك وبأعداد كافية حتى يتمكنوا من القيام بوظيفتهم بشكل كامل وكذلك يجب توفير المخصصات المالية اللازمة والكافية للإنفاق على متطلبات تنفيذ العقوبات البديلة من كافة النواحي[1].
6. من طرق نجاح العقوبات البديلة التطبيق التدريجي لها حتى يتقبلها المجتمع أولاً وكذلك للتأكد من مدى فاعليتها وجديتها ثانياً لاعتبار أن هذه البدائل قد حققت النجاح بتحقيق الهدف من إيجادها وهي الابتعاد عن الآثار السلبية للحبس وإعادة تأهيل المحكوم عليه[2].
7. ينبغي عقد اللقاءات العلمية بين حلقات العدالة الجنائية (الشرطة – القضاء – المؤسسات العقابية –الخدمة الاجتماعية)، والعمل على التنسيق بينها لضمان تعاونها لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في الوقاية من الجريمة وتأهيل المجرمين وإصلاحهم، مع إقامة دورات لتدريب للعاملين بجهاز العدالة الجنائية، وعلى وجه الخصوص أعضاء النيابة وقضاة الحكم المناط بهم الإشراف على تنفيذ العقوبات لأجل الإلمام بتقنيات تنفيذ التدابير البديلة واختيارها[3].
8. يجب تحديد مدة العقوبات السالبة للحرية التي يمكن استبدالها وتحديد أنواع الجرائم وأنماط الجناة الذين يمكن إخضاعهم للعقوبات البديلة وكذلك تحديد أنواع العقوبات التي تتفق مع البيئة العقابية وإيجاد التشريع المناسب للعقوبات البديلة [4].

وكذلك تعتبر العدالة الاجتماعية واحدة من الاعتبارات المؤدية لنجاح العقوبات البديلة والتي تعتبر إحدى وسائل السياسة الجنائية الحديثة، فالعدالة الجنائية تتحقق أهدافها إذا تم تطبيق العقوبات البديلة وذلك لما فيها من فوائد وهي:

1. البدائل تخفف عن كاهل أجهزة العدالة والمؤسسات العقابية عناء تطبيق العقوبات السالبة للحرية وتخلص أجهزة العدالة من أعداد كبيرة من القضايا الجزائية البسيطة والتفرغ للقضايا المهمة[5].
2. تساهم البدائل في إدارة العدالة الجنائية لأنها تعتمد على إجراءات مبسطة وموجزة لإدارة الدعوى الجزائية ولأنها تجنب الاعتداء على الحرية

1() ارحومه، موسى – مرجع سابق – ص 934.
2() الشنقيطي، محمد – مرجع سابق – ص 35.
3() ارحومه، موسى – مرجع سابق – ص 934.
4() الكساسبه، فهد (2013) الحلول التشريعية المقترحة لتبني العقوبات البديلة في النظام الجزائي الأردني _ بحث منشور في مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد 40 العدد 2 – ص 740 .
5() العدوان، ثائر (2012) العدالة الجنائية للأحداث – دار الثقافة للنشر – عمان – ص 53.

الشخصية وكذلك تجنب الجاني من وصمة العار واعتماد البدائل على إجراءات سريعة وموجزة وفعالة[1].

3. إن البدائل تجنب المحكوم عليه الآثار السلبية للإدانة حيث انها ستمنع من التشهير به والإساءة لسمعته وعرقلة مسيرته الحياتية على خلاف ما كانت عليه قبل الدخول في معترك القضاء، فضلا عن تغير نظرة الناس إليه في مجتمعه والنكسات الأسرية التي سيتعرض لها، ولهذا فإن البدائل تمكن المحكوم عليه من اجتياز هذه المرحلة الصعبة من حياته[2].
4. البدائل تساعد على وفاء العقوبة بوظائفها في تحقيق الردع العام والخاص، ويتوجب أن يكون الردع في أسرع وقت بعدم مرور وقت طويل بين ارتكاب الجريمة وتوقيع العقوبة وهذا يتحقق من خلال تطبيق البدائل في إصلاح الجاني وإعادة تأهيله [3].
5. البدائل تحقق المصلحة العامة للمجتمع بأكمله ويتمثل ذلك في تقليل النفقات على عاتق الخزينة العامة للدولة وتخفف العبء عن كاهلها وتدعم الفاعلية لجهاز العدالة الجنائية في القضايا المهمة من خلال علاجها للقضايا البسيطة بالطرق الموجزة وكذلك تعيد الأمن والسلام الاجتماعي من خلال حل النزاعات بشكل ودي [4].
6. البدائل تعزز الثقة بعدالة العقوبة من خلال شعور الجاني بالتزامه تجاه مجتمعه ويكون مسؤولا عن تصرفاته وشعوره بان العقوبة التي أوقعت عليه كانت نتيجة لإخلاله بالتزاماته الاجتماعية.
7. إن البدائل تحقق السلام والأمن الاجتماعي بين أفراد المجتمع من خلال إعطاء كل ذي حق حقه بما ينعكس على المجتمع بأسره ويضمن رأب الصدع الذي خلقته الجريمة المرتكبة [5].

المطلب الثاني: إعادة تأهيل المحكوم عليه

إن الهدف من تطبيق العقوبات البديلة للعقوبات السالبة للحرية هو الابتعاد عن سلبيات عقوبة الحبس، وإن الطريق الأساسي لإنجاح العقوبات البديلة يكون

1() عبد الحميد، أشرف (2007) الوساطة الجنائية ودورها في أنهاء الدعوى العمومية – دار أبو المجد للطباعة – القاهرة – ص 148.

2() عبد العليم، طه (2009) الصلح في الدعوى الجنائية – دار النهضة العربية – القاهرة – ص 36 .

3() الدمياطي، محمد (2013) بدائل الدعوى الجزائية ودورها في تحقيق العدالة في فلسطين – رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة – فلسطين – ص 147.

4() الكساسبه، فهد – دور النظم العقابية ، مرجع سابق – ص 106.

5() عبد الحميد ، أشرف – مرجع سابق – ص 72 .

عن طريق تأهيل المحكوم عليه لمنعه من العود للجريمة، وذلك لحماية المجتمع من الجريمة والتزام المحكوم عليه بالقانون وخفض معدل الجريمة.

فالتأهيل يقوم على إعداد المحكوم عليه ودمجه في المجتمع ومنع نبذه، وهذا يتم بتغير سلوك المحكوم عليه إلى سلوك مستقيم حيث أن الفشل في التأهيل يؤدي إلى عودة المحكوم عليه للسلوك الإجرامي وبالتالي عدم نجاح نظام العقوبات البديلة[1].

فالأنظمة العقابية المعاصرة ترمي من خلال التأهيل إلى تنمية شخصية المحكوم عليه وذلك عن طريق دعم قدراته الفردية الإدراكية وتعزيز ثقته بنفسه، والانفتاح على الغير وغرس القيم الأخلاقية في شخصيته وكذلك إلى تبني المحكوم عليه أفكار إيجابية تتطابق مع القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع وذلك تمهيداً لإعادة دمجه في المجتمع، والتأهيل يكون من عدة جوانب هي الجانب الاجتماعي والنفسي والأخلاقي والديني والأخلاقي والمهني[2].

ويكون النجاح في عملية إعادة التأهيل وبالتالي نجاح العقوبات البديلة في النظر على ما يطرأ على شخصية المحكوم عليه من تغيرات ويكون بطريقة الكم أو الكيفية، فبالنسبة للطريقة الكمية بالاعتماد على الإحصائيات والاختبارات الشخصية، أما بالنسبة للطريقة الكيفية فإنها تعتمد على رأي المحكوم عليه في البديل الذي خضع له بأنها ملائمة أم لا ومدى تقبله لهذا البديل[3].

فعملية إعادة تأهيل المحكوم عليه تعتبر من أهم مراحل السياسة العقابية، حيث تكون بعد تصنيف المحكوم عليه وبيان البديل الذي سوف يطبق عليه لأن البديل يعتبر وسيلة في تهيئة المحكوم عليه وإعادة دمجه في المجتمع والقضاء على عوامل الانحراف والإجرام لديه[4].

ففي عملية التأهيل يتوجب قبل تنفيذ العقوبة البديلة البحث في شخصية المحكوم عليه حتى يلم القاضي الجزائي بصفاته وماضيه وبيئته، لأن هذه الأمور تمكن من اختيار نوعية البديل الذي يؤدي إلى تأهيله وإصلاحه، حيث يشترط في التأهيل أن يخضع المحكوم عليه لقيود والتزامات تهدف إلى إصلاح وتقويمه وتأهيله، حيث أن هذه القيود والالتزامات تختلف باختلاف شخصية المحكوم عليه

1() آل مضواح، مضواح (2009) – المنفعة المستقبلية للعقوبات الجنائية – منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص 163.

2() بو خالفه، فيصل (2012) – الإشراف القضائي على تطبيق الجزاء الجنائي في التشريع الجزائري – رسالة ماجستير، جامعة الحاج الخضر باتنه – الجزائر، ص 64.

(3) سرور، أحمد (1972) – أصول السياسة الجنائية – دار النهضة العربية، القاهرة، ص 124.

4() بو خالفه، فيصل – مرجع سابق – ص 64.

المراد تأهيله، ويتم ذلك بعد أن يقوم القاضي بفحص شخصيته فحصاً دقيقاً لمعرفة البديل المناسب للتأهيل والإصلاح[1].

وأرى بوجود بعض المعوقات المادية أثناء عملية تأهيل المحكوم عليه ومنها فشل المؤسسة العقابية في دورها التأهيلي وذلك لعدة أسباب وهي ضعف الكوادر البشرية وقلتها من حيث توفر الكفاءات المهنية لدى الأخصائيين المكلفين بتأهيل المحكوم عليهم وكذلك قلة الإمكانيات المادية والمالية المرصودة من قبل الدولة لتنفيذ برامج إعادة تأهيل المحكوم عليهم، وأيضا يعتبر من قبيل المعوقات المادية لعملية إعادة تأهيل المحكوم عليهم تفشي ظاهرة اكتظاظ الأشخاص داخل الحبس.

ونجد بأن عملية تأهيل المحكوم عليه لدمجه في المجتمع قائمة على تهذيبه ويتم ذلك بعدة طرق وهي:

1. تعليم المحكوم عليه.

يعتبر تعليم المحكوم عليه عنصر جوهري في عملية إصلاحه وتأهيله، حيث يقوم برنامج التعليم إلى إعادة بناء شخصية المحكوم عليه بشكل صحيح ليصبح قادرا على العيش بالطرق الشريفة وكذلك فإن التعليم يساعد على إصلاح جوانب عديدة في شخصية المحكوم عليه حتى يستطيع التعامل مع مختلف أفراد المجتمع، وأيضا فالتعليم ينمي في المحكوم عليه المبادئ الأخلاقية التي تساعده على التكيف مع المجتمع [2].

2. التدريب المهني للمحكوم عليه.

يعتبر التدريب المهني للمحكوم عليه إحدى أساليب وطرق تأهيل المحكوم عليه، حيث يتم تعليمه على حرفة معينة تكون مصدرا لكسب رزقه تبعده عن العودة للجريمة وتصلح سلوكه بعد الأفراج عنه، حيث يوجد دائما داخل المؤسسات العقابية تعليم وتدريب مهني للنزلاء فيتم تدريبهم على مهنة معينة من الناحية النظرية والعملية من قبل مدربين مؤهلين لهم خبرة كافية في مجال التدريب المهني [3].

3. تهذيب المحكوم عليه.

حتى يتم تأهيل المحكوم عليه لابد من تهذيبه على مقاومة السلوك الإجرامي وذلك عن طريق غرس القيم في نفس هذا الشخص، ويتم ذلك عن طريق التهذيب الديني للمحكوم عليه ويتم ذلك ببث الشعور الديني المعتدل في نفس المحكوم عليه، حيث أن التهذيب الديني له أهمية خاصة في مقاومة الجريمة والسلوك الجرمي لوجود الوازع الديني والخلقي الذي يستأصل العوامل الجرمية لدى الفرد، ويتولى مهمة التهذيب الديني والخلقي أساتذة وكفاءات

1() سرور، أحمد (1969) – الاختبار القضائي – دار النهضة العربية، القاهرة، ص 177.

2() كلانمر، أسماء (2012) الآليات والأساليب المستحدثة لإعادة التربية والإدماج الاجتماعي للمحبوسين – رسالة ماجستير، جامعة الجزائر – الجزائر – ص 112.

3() الضحيان، سعيد (2001) البرامج التعليمية والتأهيلية في المؤسسات الإصلاحية – منشورات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية – الرياض – ص 49 .

مؤهلين تعينهم المؤسسة العقابية من أجل تهذيب المحكوم عليهم وتأهيلهم من أجل دمجهم مرة أخرى في المجتمع [1].

ويتم التهذيب الديني والخلقي على المحكوم عليهم من خلال إلقاء الدروس والمحاضرات المتضمنة شرح المبادئ الدينية والأخلاقية وبيان الرذائل المهني عنها والحث على البعد عنها وكذلك إقامة الشعائر الدينية وبشكل جماعي، وكذلك يمكن أن يتم تهذيب المحكوم عليه من خلال المقابلة الشخصية بين المؤهل وبين المحكوم عليه من خلال تبادل الأحاديث ومعرفة العوامل التي دفعته للجريمة ومن ثم يقوم المؤهل بتقويم سلوكه ونفسيته عن طريق أسلوب يتكيف مع شخصية ونفسية المحكوم عليه ويقوم المؤهل ببيان الأسلوب الأخلاقي القانوني الذي كان من المفروض أن يلجئ له المحكوم عليه بدلا من الاتجاه نحو الجريمة [2].

1() غانم، غانم (2009) مشكلات أسر السجناء ومحددات برامج علاجها – منشورات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية – الرياض – ص 149.

2() كلانمر، أسماء – مرجع سابق – ص 120.